مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 04 العدد 06 (20) 2024/11/15
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

دور الإدارات المحلية غير المركزية في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة
محافظة القادسية أنموذجا

أ.م.د مهى كريم علي*
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد
mhakrym4@gmail.com

تاريخ الارسال : 2024/10/02 تاريخ القبول: 2024/11/05

ملخص:

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية التي شهدها العراق، والتي أدت إلى التعديل في الدستور العراقي، ومنها الادارة اللامركزية للمحافظات في إطار التوجه نحو الإدارة المحلية كألية لإحداث التنمية المستدامة، جاءت هذه الدراسة لتعالج موضوع الإدارة المحلية كأداة من أدوات التنمية التي تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة ومن ثم النهوض باهداف التنمية المستدامة، لذا هدفت الدراسة للوقوف على مستوى الإدارة المحلية في محافظة القادسية احدى المحافظات العراقية الوسطى ,والكشف عن مختلف المشاكل والمعوقات التي تواجهها ,ومن اهم النتائج التي توصل لها البحث ان الإدارات المحلية اللامركزية في العراق تواجه تحديات كبيرة متمثلة بتعبئة الموارد, وغياب نظم وإجراءات الحكومة المحلية التي تمكن من تحصيل الإيرادات المحلية, وتدخل القوى السياسية, وعدم كفاءة مجالس المحافظات الإدارية والعلمية.).

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة, الإدارة المحلية, قانون المحافظات

مقدمة:

تشهد الدولة العراقية مرحلة مهمة في تاريخها من أجل بناء مستقبل تستحقه ومكانة تليق بمواطنيها، لذا أعدت الإدارة المحلية أداة من أدوات الإصلاح لتوصيل الخدمات وتأكيد الكفاءة والفعالية والمساءلة

* المؤلف المرسل: مهى كريم علي,mhakrym4@gmail.com

ويكون ذلك من خلال وضع إطار قانوني جديد يعالج الترهل والفساد في مؤسسات الإدارة المحلية ويتوافق مع الأوضاع والتحديات الحالية التي تمر بها البلاد ، وهذا تطلب منح الإدارة المحلية ووحداتها سلطات أوسع في إدارة المرافق والخدمات العامة، ودعم الاستقلال المالي والإداري وتنمية الموارد المحلية.

أولا: الإدارة المحلية والتنمية المستدامة اطار مفاهيمي:.

1: ماهية الإدارة المحلية

هي احد أساليب التنظيم الإداري للدولة , تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، في الوقت الذي تتفرغ الحكومة المركزية لصياغة ورسم السياسات العامة للدولة، في حين تتمكن الهيئات المحلية من ممارسة ما يناط إليها من وظائف واختصاصات مع خضوعها لأشراف ورقابة السلطة المركزية(علاوي, عثمان سالمه محمد, 2022, ص593), أي أنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بأطر يحددها القانون(احمد , رشيد, 1977, ص1). فالإدارة المحلية أصبحت اكثر إدراكا للحاجات المحلية, بما يضمن أداء الخدمات بطريقة تتلاءم مع البيئة المحلية لكل وحدة, لغرض تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية (الخميسي , مقداد , 2016, ص192).

2 :أهداف الإدارة المحلية: سعت الإدارة المحلية إلى تحقيق عدة اهداف تمثلت بتقسيم العمل بين كل من الحكومة المركزية والمحلية، لغرض النهوض بمستوى الخدمات وأدائها ,وتحقيق التوازن الإقليمي بين مختلف المناطق بما يضمن عدالة توزيع الخدمات على الأقاليم.بالاضافة إلى العمل على تكافؤ الأعباء المالية مع الخدمات واستثمار الموارد بصورة ترضي أبنائها(الزغبي , خالد سماره, 1984, ص34)

3: مقومات الإدارة المحلية وعوامل نجاحها : من مقومات الإدارة المحلية ان تتمتع باستقلالها على ان لا تعتز بهويتها المحلية بشكل قد يهدد سلامة الوحدة الوطنية للبلد , وان تكون لها هيئات محلية منتخبة , مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية, (عواضه, حسن محمد, 1983, ص 54) ومن اهم عوامل نجاح اللامركزية المحلية هو التزام القوى السياسية واستعدادها لدعم قادة الوحدات المحلية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات , مع توفر قدرة من التمويل المحلي والعمل على تنويع الاستثمارات , وتشجيع الشراكة بين المجالس المحلية والقطاع الخاص في المشروعات التنموية على المستوى المحلي , إضافة إلى وجود تشريعات واضحة المعالم

تحدد الوظائف لكل من المحليات والحكومة المركزية بما يعزز المشاركة بينهم في إدارة المرافق العامة والمحلية (طعاعنه , محمد,2002,ص8)

5. عوامل تعثر الإدارة المحلي

اهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل الإدارة المحلية هو عدم وضوح الأهداف وغموض التشريعات , وضعف عمليات التخطيط لتطبيق اللامركزية, إضافة إلى العامل الاقتصادي اذا ان اجتذاب رأس المال والتكنولوجيا اللازمان لا حداث نمو اقتصـــادي يحتاج إلى مركزية الســـلطة للتخلص من الهياكل التقليدية التي تبطل عملية التعبئة ،فإن منح صـــلاحيات ومسـئوليات واســعة واســتقلال للمحليات في ظل ظروف التخلف والفســـاد يؤدي إلى الركود اكثر منه إلى التنمية والى تراجع النمو بدلاً من تقدمه, وهناك كذلك العامل الاجتماعي التي تخضع به الوحدات المحلية للقبلية والعشائرية وتسيد المصلحة الخاصة على مصلحة الوحدة المحلية(المجني, محمد ,2023, ص3).

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة :

1: مفهوم التنمية المســتدامة وركائزها : هي إدارة قاعدة الموارد وصــونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي المؤسـسـي على نحو يضـمن اشـبعا الحاجات الإنسـانية للأجيال الحاضـرة والمقبلة بصـفة مسـتمرة في كل القطاعات الاقتصـادية (الحسـن, عبد الرحمن محمد, 2011,ص31), أي هي تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضـــر بالاســـتخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد,أما بالنسبة لاهم ركائز التنمية المسـتدامه تتمثل بكل من النمو الاقتصـادي اذ تعد التنمية المسـتدامة رافداً من روافد النمو الاقتصادي, وهي وسيلة هذا النمو وغايته,وتوسيع الفرص وتعزيز القدرات من خلال تحســين الخدمات وتمكين المرأة .والأنصــاف الاجتماعي الذي يمثل المدخل الاجتماعي للاســتدامة ومن ضــمنها تقليل الصــراعات المدمرة والمســاوة ضــمن الجيل الواحد مثل القضــاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية واستدامتها اضافة إلى حماية البيئة علي, مهى كريم, 2014, ص33)

2: الدور التنموي للإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة

تسعي الإدارة المحلية لتحقيق أهداف تنموية تعود بالنفع على السكان المحليين الذين يعتبرون من الفاعلين في تنمية الوحدة المحلية, وكل من الإدارة المحلية والتنمية المستدامة يسعان لتحسين الظروف العامة سواء على مستوى الوحدة الإدارية أو المجتمع , فتنمية المجتمع تعتبر استراتيجية مأمونة لزيادة قدرات وإمكانات

أعضاء المجتمع من خلال عملية المشاركة من داخل المجتمع نفسه و يتضح الدور التنموي لإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة أبعاد نتناول منها ما يلي(حسن , احمد ابراهيم عبد العال, 2012,ص102):

– المجال الاقتصادي والاجتماعي: عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميـــز بها المنطقة، ولذلك نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها سابقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب , اما المجال الاجتماعية التـي تسـعى لتحقيهـا الإدارة المحلية هو زيادة الدخـل الفـردي الذي يحسن من الوضع الاجتماعي و مستويات المعيشة، ويـركز البعد الاجتماعي على أن الأنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية.

– المجال السياسي تهدف التنمية المحلية إلى تنمية النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية

ثالثاً: الدور التنموي للإدارات المحلية في العراق في تحقيق التنمية المستدامة

1: **الإدارة اللامركزيه للمحافظات العراقيه**

أ: قانون المحافظات : تم التعبير عن اللامركزية تشريعياً ولأول مرة من خلال قانون (21) لسنة 2008 والذي أطلق عليه قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم ,ويســـري على (15) محافظة من مجموع 18 محافظة باستثناء محافظات إقليم كردستان , وتضمن قانون المحافظات تنفيذ اللامركزية عل مستوى 8 وزارات اتحادية مع منح المحافظات سلطات فنية وقانونية وإدارية تمارسها على مستوى المديريات الخاصة بهذه الوزارات (التربية، الصحة، البلديات والأشغال العامة، الزراعة، الأعمار والإسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، المالية). وقد اعترضت وزارة المالية على مسألة تمكين المحافظات من تدبير العوائد المالية على المســـتوى المحلي، على الرغم من أن القانون 21 يمنح الحكومات المحلية ســـلطة جمع الضـرائب والرسـوم والأجور بشـرط ان تكون متسـقة مع القوانين الاتحادية. واسـتمر اعتماد المحافظات بالكامل تقريباً على مخصصات الميزانية التي تقدّرها العاصمة ، مع اقتصار آليات توليد العوائد المالية المحلية المتاحة لها ، وبذلك ســـعت إلى ترجمة جوهر فكرة اللامركزية في تحويل الوزارات الثمان من خلال تقديم الخدمات العامة وركزت اللامركزية على خمسة أهداف أساسية تعد جوهر التنمية المستدامة تمثلت بتحسين مسـتوى معيشـة المواطن العراقي وتحقيق التنمية المحلية المسـتدامة, والوصـول والنفاذ إلى الخدمات العامة, إضافة إلى الشراكة الفاعلية والحقيقية ومد جسور الثقة بين المواطن والحكومة المحلية وضمان سلامة العقد

الاجتماعي(وزارة التخطيط, التقرير الطوعي الثاني , 2021 , ص74), ومن بين المواد الهامة في القانون 21 التي نصت على ان تكون هناك سلطتان أساسيتان متاحتان للوحدات الإدارية، هما: الأولى: سلطة جمع الضرائب والرسوم والأجور , والثانية السيطرة على موظفي المحافظة من المستوى المتوسط للمستوى الأدنى من السلم الوظيفي. وعلى مدار التعديلات المتعاقبة للقانون، توسعت هذه السلطات لتشمل السلطات القانونية، وقدراً أكبر من السيطرة على مؤسسات الدولة. (المولوي, علي, 2019,ص10) .

ب: قانون الإدارة المالية للمحافظات العراقية: يعد العنصر المالي في الدولة من اهم العناصر التي يجب توفرها لاستقلال الدولة وديمومتها , فقد جاء في الباب الثالث للمادة 44 ما يخص الموارد المالية للوحدات إلادارية , حيث يكون لكل محافظة ميزانيتها الخاصة بها ومرتبطة بتنظيم مالي يحدد طرق الإيرادات والنفقات المحلية وفقاً لبرامج التنمية المحلية. وحددت إيرادات المحافظات بالاتي (وزارة المالية, 2008)

– الإعانات والمنح : وهي التي تمنحها الحكومة إلى المحافظة كل حسب حاجته , وقد الزم قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2009 في مادته (1/ ثانياً) الوزارات والجهات غير المرتبطة بقانون بقيد جميع مبالغ المنح التي ترد اليها إيرادا نهائيا للخزينة العامة الاتحادية, وعلى وزارة المالية الاتحادية إعادة تخصيصها للأغراض التي منحت اليها وبالتنسيق مع وزراه التخطيط والتعاون الإنمائي

– الإيرادات الأخرى وبضمنها النفط : وحدد القانون في مادته 111 من الدستور (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات) ألا انه فسر ان النفط يكون ملك لشعب هذه المحافظة أو الإقليم وبما ان النفط يتركز في سبع محافظات هي البصرة والعمارة وصلاح الدين وبغداد وديالى وكركوك والموصل مما يعني استئثار هذه المحافظات ب(90)% من واردات المالية وإهمال المحافظات البقية .ألا انه هذا المورد الأساسي ضروري ان يكون تحت سيطرة الحكومة المركزية , على ان يتم تخصيص هامش للمحافظات المنتجة على ان لا يخل ذلك بمبدأ العدالة في تنمية المحافظات وتحسين البنى التحتية بشكل متكافئ(كشكول, يامامه محمد حسن, 2015,ص167)

– القروض: تستطيع المحافظة الاقتراض من المصارف المحلية أو من أي جهة محلية أخرى , وبالتالي تشكل فوائد القروض بعض الموارد المالية للمحافظة المقرضة, وقد تكون القروض ممنوحة من الحكومة المركزية بفوائد منخفضة لان الهدف هو الارتقاء بمستوى التنمية في المحافظة وليس تحقيق الأرباح

– الهبات والتبرعات والشـركات من لا وارث لها, درجت الهبات والتبرعات في القانون بشـكل مطلق لم تصنف محلية ام وطنية ام من جهة خارجية وربما تكون هذه أداة ضغط أو وسيلة تدخل اجنبيه خصوصا ان القانون أعطى لمجلس المحافظة حق القبول أو الرفض لتلك التبرعات أو الهبات , وهناك ابواب رئيسـية للموارد المالية لكل محافظة متمثلة بالاتي(كشكول, يمامة محمد حسن, 2015, ص172) .

1- الموازنة المالية الممنوحة للمحافظة من قبل الحكومة الاتحادية والمصادق عليها من مجلس النواب.

2- الإيرادات المتحصلة للمحافظة من جراء الخدمات التي تقدمها والمشاريع الاستثمارية التي تنفذها

3- الإيرادات المتحصلة من الرسوم والغرامات المحلية والمفروضة وفقا للدستور والقوانين الاتحادية

4- الإيرادات المتحصلة من بدلات بيع وإيجار أموال الدولة المنقولة وغير المنقولة

وبما ان الميزانية الممنوحة من قبل الدولة للمحافظة تعد هي العمود الفقري لهذه الإيرادات,لذا يجب العمل على تنمية وتطوير مصادر الموارد الذاتية للمحافظة حتى تكون بموازاة الميزانية العامة للدولة وذلك لاعتبارات عديده منها خلق توازن في الموازنة المحلية ما بين إيراداتها ومصـروفاتها,والحد من تفاوت مسـتوى الخدمات المحلية المقدمة من وحدة إدارية أخرى, وكذلك الحد من ارتفاع قيمة الضرائب والرسوم المحلية

ومنحت للدوائر التقنية التي توفر الخدمات ألاساسية مثل المياه، والكهرباء، والصحة، والصرف الصحي وما شابه في تلقي توجيهاتها ومخصصات موازناتها من وزاراتها المعنية في العاصمة . على ان تتولى المجالس المحلية مسـؤولية الرقابة والإشـراف على الوزارات المعنية. ألا أنه لم يتم تحديد آليات التنفيذ. وليس لدى المجالس المحلية ضوابط إدارية بشأن تقديم الخدمات. فبإمكانهم تحديد المشكلات، ولكنهم غير قادرين على اتخاذ إجراءات للنظر في القضايا التي تم تحديدها(الشركاء الدوليين في العراق, 2011, ص19)

ت: اشكاليات قانون المحافظات

برزت العديد من المشـكلات والمحددات للتنمية ومنها التداخل في الصـلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية مما يحفز المحافظات على المطالبة بمزيد من الصلاحيات الدستورية للحد من الاشكاليات التي تسببها هذه التداخلات. والتي منها انه يتم توزيع الصلاحيات بين الإدارات المختلفة في العراق من خلال تخصيص مواد للصـلاحيات الحصـرية للحكومة الاتحادية والصـلاحيات المشـتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والذي اشترط عند الخلاف تكون فيها الاولوية لرأي الحكومات المحلية فضلاً عن الصـلاحيات الاخرى التي انيطت بالحكومات المحلية ، وحصـرت المادة (110) من الدسـتور

صلاحيات السلطات الاتحادية بتسع نقاط هي رسم السياسات الخارجية ومنها(الاقتصادية والتجارية السيادية) ,وسياسة الامن الوطني وتنفيذها, والسياسة المالية والجمركية , واصدار العملة ,وتنظيم امور المقاييس (السيطرة النوعية) والجنسية , والترددات البثية ووضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية , وتخطيط سياسات الموارد المائية التي مصدرها من خارج العراق , والاحصاء والتعداد العام للسكان؛ وبذلك فان هذه المادة قد اطلقت بشكل غير مباشر الصلاحيات الاخرى غير المذكورة اعلاه لتكون من اختصاصات سلطات الاقليم والمحافظات، ثم جاءت المادة (114) لتشير الى جملة من الصلاحيات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم منها ادارة الكمارك , وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائيه الرئيسية وتوزيعها , ورسم السياسة البيئية وسياسات التنمية, والتخطيط العام والسياسات الصحية والتربوية ورسم سياسة الموارد المائية الداخلية، واكد الدستور ان الصلاحيات المشتركة التي ذكرت في المادة (114) تكون فيها الاولوية للحكومات المحلية في الاقاليم والمحافظات, وان إعطاء الاولويه لقوانين الاقاليم على حساب القوانين الاتحاديه في الصلاحيات التي ليست من ضمن الصلاحيات الحصرية للحكومة الفيدرالية، فإن ذلك يتجاوز مبادئ الفيدرالية المعهودة، ويمنح للاقاليم سلطات وصلاحيات كبيرة على حساب المركز، مما يهدد وحدة العراق مستقبلاً، أو أن الحكومة الفيدراليه قد تهمش ويتم تجاوزها في الكثير من المسائل . وان التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية يعد من محددات التنميه(وزارة التخطيط العراقية , التنمية المكانية , 2012, ص23) **ثالثاً: مدى دور الإدارة المحلية لمحافظة القادسية في تحقيق التنمية المستدامة**

1: محافظة القادسية ... وواقعها الاقتصادي

تقع محافظة القادسية في الجزء الجنوبي من العراق , وتعد احد محافظات الفرات الأوسط , تبلغ مساحة محافظة القادسية(8521) كيلومتر مربع، وتمثل بذلك نسبة مقدارها (1,9%) من مجموع مساحة العراق. أجمالي عدد السكان يبلغ (1359642), يبلغ سكان الحضر منهم(778901) نسمه , في حين يبلغ سكان الريف (580741) نسمه , و يبلغ عدد السكان منهم الذين اقل من 15 سنة (554,855), والسكان (من 15 – 64) سنة يبلغ عددهم (698,286) , أما السكان 64 سنة فأكثر فيبلغون(37,907), يبلغ معدل النمو السكاني فيها 2,0%(وزارة التخطيط, المجموعة الاحصائية السنوية, 2021, ص37), امتاز سكانها بارتفاع معدلات الأمية. إضافة إلى عدم توفر إمدادات مستقرة

من الكهرباء, وتعد محافظة القادسية قطب النمو الطبيعي نظرا لسكانها الحضريين(وزارة التخطيط, بيانات إحصائية, 2023), وتمتاز المحافظة بشبكة كثيفة من الأنهار والجداول إضافة إلى المسطحات المائية ,تمتلك محافظة القادسية أراضي صالحة للزراعة تبلغ (988000) دونم, إضافة إلى الثروة الحيوانية, كما تمتلك موارد اقتصادية تتمثل بمخزون لمواد أولية من أحجار الإسمنت قرابة(50 مليون طن) والفوسفات, لكن مكامنها أهملت ولم تطرح للاستثمارات, تحتوي على خمسة مكامن نفطية ثلاثة منها مشتركة مع المحافظات لكنها غير مستغلة على الأطلاق, بالإضافة إلى وجود مصفى نفط ينتج (20) الف برميل نفط خام في اليوم, إضافة إلى ما تتميز به محافظة القادسية بوجود عدد من المعامل الإنتاجية السلعية بالإضافة إلى معمل الطابوق التابع للقطاع الخاص(وزارة التخطيط, دائرة التنمية الاقليمية والمحلية, 2018,ص106) . وتصنف الديوانية من المدن الفقيرة كونها تفتقر إلى الموارد الاقتصادية والمالية وتعتمد على الزراعة، حيث تعد ثاني أفقر محافظة بعد المثنى في نسبة الفقر بنسبة فقر تصل إلى 47 %

2: الإدارة المحلية في محافظة القادسية ورؤيتها التنموية:

وفقاً للنظام الداخلي لمجلس محافظة القادسية والذي حدد أهداف إدارة المجلس بالقيام بالعديد من المهام والوظائف ضمن حدود الوحدة الإدارية التابعة لها ، وبالاستناد إلى قانون إدارة المحافظات يمتلك المجلس السلطة والصلاحيات بمختلف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والوقائية والثقافية والعمرانية والمرافق العامة, وللإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين هما (مجلس محافظة القادسية, 2018):

أ- الوظيفة التنموية: وهي المسئولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية , ووضع خطة استراتيجية للتنمية بما لا يتعارض مع استراتيجية التنمية الوطنية, واتخاذ التدابير اللازمة ، وفق القانون لحماية الأموال والممتلكات العامة من الهدر وسوء الاستعمال .

ب- الوظيفة السياسية من خلال تحقيق الديمقراطية واعتمادها نهجا ثابتا وإرساء دعائمها فكرة وتطبيقا, وتحديد أولويات المحافظة في المجالات كافة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورسم سياساتها. والحفاظ على الوحدة الوطنية للعراق واستقلاله .

3- التحديات التنموية في محافظة القادسية :تحليل لمؤشرات التراجع في التنمية المستدامة

ان واقع محافظة القادسية يبرز مدى تراجع الأهداف التنموية , ان لأزمات المحافظة امتدادات أفقيه وعموديه متمثلة بالفساد وعدم كفاءة تخصيص الموارد وهدرها , وضعف الإمكانات الاقتصادية للمحافظة

من غياب الاستثمار, وضعف القطاع الخاص , وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة إضافة إلى ضعف الإمكانات المالية وتقيدها , وانعدام التخطيط , مما يفسر أسباب تدني نسب مؤشرات التنمية المستدامة , وغياب منهج الحق في التنمية وباقي حقوق الأنسان مما أدى إلى التظاهرات والاحتجاجات الشبابية بحل مجالس المحافظات والمجالس البلدية , بسبب سوء الخدمات وانهيار البنى التحتية المتهالكة, مما أدى إلى تدنى مستوى محافظة القادسية وعدم قدراتها على تحقيق أي منجز يضعها على الطريق الصحيح ومن هذه المؤشرات المتدنية الاتي

– ارتفاع معدلات البطالة بنسبة (17,4%) مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 13,8% , يرافقها بطالة للنساء بشكل كبير بنسبة (40,1%) تفوق المعدل الوطني البالغ (30,1%) , واستمرار تفاقم الفقر وارتفاعه بشكل مستمر, اذا ارتفع معدل الفقر من 40,1% لعام 2019 إلى (47,8%) لعام 2021 مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 20,1% أي ان الفقر في المحافظة يأتي بالمرتبة الثانية في البلاد بعد محافظة المثنى,(محافظة القادسية, دائرة احصاء المحافظة, 2021), أي لكل 100 شخص اصبح 48 منهم دون خط الفقر, وتشكل محافظة القادسية ربع الفقراء في البلاد(وزارة التخطيط, خطة التنمية الوطنيه, 2018), وان أسباب الفقر والبطالة تعود إلى أن المحافظة لا تمتلك مشاريع تنموية اقتصادية ونفطية و أن العاطلين عن العمل وذوي المستويات المعيشية المنخفضة يمثلون الفئة الأكثر وهم عرضة للانزلاق في دائرة الفقر والفقر المدقع.

– تراجع القطاع الزراعي الذي يكاد أن يكون شبه معدوم , رغم ما تتمتع به المحافظة من أراضي خصبة وواسعة صالحة للزرعة اذا بلغت النسبة المئوية للمساحات المزروعة فعلاً 37% , في حين بلغت المساحة المهدورة الصالحة للزراعة بنسبة63% (وزارة التخطيط, قسم احصاء التنمية البشرية, 2020,ص45) وجاءت معاناة الزراعة في محافظة القادسية لأسباب عديدة في مقدمتها قلة الدعم الحكومي , وشحة المياه, وانحسار الزراعة وهجرة المزارعين من الريف إلى المدينة وإلى المحافظات التي تشهد أكثر نشاط اقتصادي وذلك لانعدام مشاريع فرص العمل داخل المحافظة, نتيجة شلل القطاع الخاص .

– تفاقم ظاهرة السكن العشوائي نتيجة العجز السكني, الذي بلغ (74166) وحدة أي بنسبة عجز بلغت 3,3%(وزارة التخطيط, التنمية الاقليمية والمحلية, 2020,ص20) , وبذلك بلغت عدد المساكين العشوائية (17571), وبلغ عدد المجمعات 300 مجمع لعام 2016(وزارة التخطيط, تقرير

التغيرات المناخية في العراق,2023, ص55). ومن أسباب تراجع المستوى التنموي للمحافظة هو غياب مشـاريع بترو دولار أو منافذ سـياحية أو دينية تسـتطيع ان توفر موارد مالية للمحافظة للنهوض بواقعها التنموي.

– ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع الذي بلغ (22,6) وفاة لكل 1000 ولادة حية وهو اعلى من المؤشر الوطني البالغ 19,6وفاة لعام 2020 , وترتفع وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة حية لتصـل إلى (45,1) وفاة وهو اعلى من المؤشـر الوطني(31,5) وفاة(وزارة التخطيط, الباب العاشـر للبيانات الاحصائية, 2021, ص23) وذلك لتنوع الأزمات من ازمه صحية إلى اقتصادية ومالية اضافة إلى تـدني الموازنـة الاسـتثمـاريـة التي بلغـت 64,887,000 دينـار مقـارنـة بالموازنـة الراسمـاليـة (13,317,596,000)دينار (وزارة الصحة العراقية, التقرير الاحصائي السنوي,2020,ص257)

– تراجع المؤشـرات التعليمية, اذا بلغت نسـبة الأمية (28%) وكانت نسـبتها بين الإناث (44%) وهي اعلى مقارنة بالذكور البالغة (25%), وحققت معدلات الالتحاق الصـافي بالتعليم نسـباً اعلى من المؤشـر الوطني , فمعدل الالتحاق الصـافي بالتعليم الابتدائي بلغ (95%) في حين بلغ المؤشـر الوطني 94%, في حين ان هذه النسبة تتراجع في التعليم الثانوي , اذا من الملاحظ ان معدل الالتحاق الصـافي بالتعليم الثانوي بلغ (64%) وهو اعلى من المؤشـر الوطني البالغ (58%),(وزارة التخطيط , التقرير الطوعي الاول , 2019, ص40) ورغم ان مؤشرات التعليم هي اعلى من المؤشر الوطني ألا ان ذلك لا يدل على جودة هذه المؤشـرات وتقدمها خاصـة ان العراق بشـكل عام يعد متراجعاً بشـكل كبير عن أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته التنموية, وهذا التراجع الكبير في التعليم يعود أولا إلى ضعف إمكانيات التعليم من البنى التحتية واكتظاظ المدارس بالطلبة بشـكل لا يخدم العملية التعليمية , اذا بلغت نسـبة العجز في المدارس الابتدائية 283مدرسة , وفي المدارس الثانوية 243مدرسة

– يعاني سكان المحافظة من الحرمان من الارتباط بشبكة مياه الأمطار اذ تعد محافظة القادسية من أعلى المحافظـات حرماناً بنسبة(83%) من حيث عـدم توفر هذه الخدمة . وبلغت نسبة السكان المخدومين بخدمة شـبكات مياة الشـرب 74% وهي اقل بكثير من المعدل الوطني البالغ 83% لعام 2018, في حين بلغت نسـبة سـكان الحضـر غير المخدومين بشـبكات المجاري لمحافظة القادسـية (88)% في عام 2018 وهي بذلك اعلى بكثير عن المعدل الوطني البالغ (66%),أما نسـبة السـكان الحضـر غير

المخدومين بشبكات مياه الأمطار بلغت 83% وهي كذلك اعلى من المعدل الوطني البالغ 41%.(وزارة التخطيط, دائرة التنمية الاقليمية والمحلية, 2019,ص32)

– توزيع الأراضي على المواطنين دون خدمات البنى الارتكازية ما يضع الإدارة الحضرية للمدينة في موقف تراكم الإخفاقات نتيجة لعدم القدرة على مواكبة توفير هذه الخدمات مع تخصيص الأراضي للأغراض السكنية .

– سوء إدارة النفايات , تفاقمت هذه المشكلة في العقود الأخيرة نتيجة الزيادة الكبيرة في كمية النفايات المتولدة والتغير في تركيبتها ومكوناتها. وبينما يمثل النمو السكاني والاقتصادي المستمر الذي لا يقابله استجابة توفير الخدمات لهذا النمو المستمر من ابرز العوامل المؤدية إلى زيادة كمية النفايات في العراق , فبلغت نسبة السكان غير المخدومين بإدارة النفايات في محافظة القادسية 24% لعام 2018, ألا ان الواقع يشير إلى النسبة اكثر من ذلك بكثير وذلك لعدم توفر جهاز إحصائي دقيق ورصين.

– فشل مجلس المحافظة في توجيه الموازنة الاستثمارية لتنشيط القطاعات الانتاجية ,فبالرغم من كون المحافظة توصف بانها زراعية فان تخصيصات القطاع الزراعي في خطة مشاريع المحافظة قليلة جدا , و بالنسبة للقطاع الصناعي لا توجد أي مشاريع صناعية قامت بتأسيسها الإدارة المحلية و تم توجيه معظم الموازنة المالية الاستثمارية إلى مشاريع بسيطة لا تؤثر في الواقع الاقتصادي المتردي للمحافظة. إضافة إلى فشل مجلس المحافظة بممارسة دوره الرقابي على المشاريع التي تنفذها الدوائر الحكومية بسبب عدم اعتماد معايير صحيحة للجودة و بسبب قلة الكادر و عدم التأهيل الكافي لا عضاء المجلس وعدم المحاسبة الجدية لمدراء الدوائر التنفيذية التي تفشل في أداء عملها وخصوصا في تنفيذ المشاريع المختلفة الممولة من الخزينة العامة للدولة , و بالتالي أدى هذا الفشل إلى هدر مبالغ ضخمة من المالية العامة على مشاريع بنية تحتية سيئة التخطيط و التنفيذ سرعان ما تحتاج إلى صيانة و صرف مبالغ أخرى و هكذا فقدت الإدارة المحلية الكثير من ثقة المواطن .وذلك ما عكسه تقرير وزارة المالية لعام 2019, اذ بلغت نسبة الإنجاز من الموازنة الاستثمارية في محافظة القادسية 11% فقط , في الوقت الذي شغلت الموازنة الجارية نسبة 77%, وكانت النتيجة النهائية لهذا التلكُّؤ اندلا ع مظاهرات كبيرة في تشرين من العام 2019، والتي استمرت حتى انتشار جائحة كورونا في العراق منتصف العام 2020.

4: موقع محافظة القادسية في مؤشرات الإنجاز والمثابرة التنموية:

تقييم في سياق التراجع التنموي

وضعت وزارة التخطيط في تقريرها الطوعي الثاني للعراق لعام 2021 , دليلين لغرض رصد التقدم المحرز بين المحافظات في مضمار ما تحقق من أهداف التنمية المستدامة من قبل المحافظات العراقية , وهما دليل الإنجاز التنموي ودليل المثابرة التنموية المحلية ,ولغرض الوقوف على ما تحقق من أهداف التنمية المستدامة قسمت عملية الإنجاز إلى(محافظات أنجزت الهدف, ومحافظات على طريق الإنجاز, ومحافظات على المسار , ومحافظات بعيدة عن المسار), وفيه اتضح أن أي من المحافظات لم تنجح في تحقيق ستة أهداف هي (القضاء على الفقر, القضاء على الجوع , المساواة , العمل اللائق والمساواة , الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية, السلام والعدل والمؤسسات القوية), ولكن رغم عدم قدرتها على تحقيق هذه الأهداف إلى ان القليل من المحافظات أما على طريق الإنجاز أو أنها على المسار , وان أخفقت جميع المحافظات في المسار التنموي , لكن كان البعض من هذه المحافظات يكون قريب من تحقيق بعض الأهداف أو على المسار باستثناء محافظة القادسية التي كانت بعيده في كل مؤشرات التنمية المستدامة, ولم تستطيع حتى ان تكون على المسار أو تقترب منه اذ شغلت المرتبة 16 من اصل 18 محافظة في دليل الإنجاز التنموي العام , والمرتبة 12 في دليل المثابرة التنموية وهذا دليل على التقاعس في تحقيق الأهداف . هنا أسباب عدة تقف وراء هذا الأداء المتواضع لأغلب المحافظات منها:(وزارة التخطيط, التقرير الطوعي الثاني, 2021, ص89):

– حداثة التجربة اللامركزية وعدم تكامل البنى القانونية والإدارية والسياسية الداعمة، إذ ما تزال البيئة .القانونية تدعم المركزية اكثر من اللامركزية. ولم تستثمر الفضاء في التشريع الجديد.

– افتقار السلطات المحلية إلى الخبرات الكافية عل الصعيدين القانوني والإداري والفهم الناضج للقانون الإداري , والافتقار إلى الخبرات التخطيطية والالتزام بأهداف التنمية المستدامة , وهو أمر تكشفه تكرار الاستفسارات التي قدمتها مجالس المحافظات لتفسير بعض بنود القانون من المحكمة الاتحادية

– الافتقار لخبرة إدارة الموارد الكبيرة التي في عهدتها فضلاً عن تنامي مخاطر الفساد الإداري والمالي. وكذلك التنافس السياسي الذي فرض عدم استقرار في المؤسسات داخل المحافظات , وشهدت المحافظات

محاولات للسيطرة على المؤسسات الخدمية في المحافظة للأحزاب الفائزة في الانتخابات، فكانت بعض الإدارات الخدمية والتخطيطية تتغير بسرعة بعيدا عن معايير الكفاءة والخبرة الأمر الذي أربك عملها.

– الفساد المستشري بنسبه كبيره في محافظة القادسية ولجميع مفاصل الدوائر فيها وخاصة الخدمية مما ارهقت المواطن اولاً واستنزفت اموال ميزانية المحافظة وبنيتها التحتية وابعدتها عن المسار التنموي اذا بلغت عدد المشاريع المتلكئة 40 مشروع لعام 2023 تبلغ قيمة هذه المشاريع 166,778,275,600 دينار عراقي أي ماقيمته 393,057,721 دولار امريكي ومنهم 14 مشروع لم تحدد اقيامها وذلك لعام 2023(هيئة النزاهة الاتحادية, 2023, ص17), مما جعل المحافظة تعاني من سواء الخدمات.

5: سبل النهوض التنموي بمحافظة القادسية :

أ: اعداد استراتيجية تنموية تركز في اهدافها على تحصيل ايرادات للمحافظة لغرض النهوض بالجانب التنموي بشكل عام وتحقيق الأهداف الاساسية للتنمية المستدامة بشكل خاص وتكون كالاتي:

– وضع ميزانية تنموية تشرع من قبل المحافظه ومجلسها لغرض عملية المباشرة والتنفيذ برفع الواقع التنموي للمحافظة وان تكون لهذه الميزانيه عدة ابواب لتحصيل ايراداتها وتخصيص نفقاتها من قبل لجنة بعيده عن الانتماء لاي حزب أو سلطة متنفذه في المحافظة أو الدولة, وان يكون عملها محدد بوقت معين وبهدف يصب في تحديد الجوانب التي تستطيع ان ترفد الميزانيه التنمويه بايرادات التي يتم تحصيلها من هيئة النقل والمراب ومن النشاط الزراعي و من هيئة الضرائب والعقارات ومن المنشأت الصناعية ومن ضرائب بقية الدوائر الحكوميه لمعرفة الايرادات الحقيقية للمحافظة بشكل شفاف ونزيه, على ان تعتمد الحكومة المحلية لمحافظة القادسية استراتيجيات متوسطة الأجل تحدد كيفية تحصيل الإيرادات لتقديم الخدمات العامة

– وضع خطة إستراتيجية لتنشيط القطاع السياحي فيها، من خلال تفعيل الاستثمار ودخول شركات عالمية لإنشاء مدن ترفيهية وسياحية في ظل وجود هور الدلج التي تمثل مخزونا استراتيجياً من التنوع الحيوي للدولة والتي تمثل المحميات الطبيعية قاعدة للسياحة البيئية, إذ تعد مركزا مهماً لجذبّ السياحة الدولية والوطنية وذلك لتمتع هذه المناطق بالطبيعة الفطرية التي ينشدها العديد من السياح , إضافة للمدن تاريخية وعيون مياه كبريتية في غماس ومساحات خضراء يمكن استغلالها في هذا الجانب.

– ان يكون للحكومه المحلية دور في تعزيز ونهوض الجيل الناشئ من خلال استراتيجية تنمي القدرات خاصة للشباب الذين يمثلون الهبة الديموغرافية للمحافظة التي لابد من تنميتها وخاصة للفئات المهمشة

والفقيرة باعتبارها ثروة بشرية للمحافظة عن طريق عده سياسات منها فتح دورات مهنية لكسب حرفه أو مهنه إضافة إلى تهذيب الجوانب الاخلاقية وتغير السلوكيات السلبية المنتشره من تعاطي المخدرات , ورمي النفايات والاضرار بالبيئة عن طريق تفعيل السياسة الضريبية والتي تحقق عدة اهداف منها كايراد للمحافظة اولاً, واصلاح للشارع ثانياً, على ان تعرف هذه الضريبية (بضريبة السلوكيات الخاطئة) والتي تسهم في تحقيق غايات إنمائية محددة, ويكون ذلك بالاستفادة من دول اعتمدت على ذلك ونجحت به مثل الفلبين (ضريبة على المعاصي) لغرض الحد من استهلاك الكحول والتبغ، وخصصت 85 في المائة من إيراداتها للإنفاق على الرعاية الصحية، و 15 في المائة لبرامج مخصصة لمساعدة المزارعين.

– دعم التنمية الريفية بما يؤمن أدماج الريف في عملية التنمية الشاملة والأرتقاء بالمستوى المعاشي فيها , وذلك لما تتمتع بها المحافظة من الطابع الزراعي الذي يستطيع النهوض باقتصاد المحافظة , اذ ان مايميز محافظة القادسية هو اراضيها الواقعة ضمن منطقة الفرات الاوسط ويغلب طابع الخصوبة على اراضيها وتشكل نسبة (1,9 %) من مجموع مساحة العراق(وزارة التخطيط, التنمية المكانية, 2017, ص34)

تحليل النتائج:

يعد نظام الإدارة المحلية وسيلة لقيام نظام ديمقراطي يسهم في تحقيق التنمية المحلية والقومية على حد سواء, في حال توفرت مقومات واسس الإدارة المحلية, وعوامل النهج اللامركزية الاساسية المتمثلة بالتمويل المحلي والتشريعات الواضحة ويعتبر شكلا يحافظ على الاستقلالية السياسية مع تحقيق الوحدة في آن واحد ومع ذلك فمشكلات الإدارة المحلية متعددة ، مما ألزم الاهتمام بإصلاحها وتحديد الأهداف الأساسية من عملية الإصلاح, لذا فان الإدارة المحلية في محافظة القادسية تواجه تحديات عدة في مجال التنمية المستدامة ولازالت دون المستوى المطلوب بسبب الولاء الحزبي اكثر من الولاء للمحافظة نفسها إضافة إلى ما ينقصها من الخبرة والمعرفة ولهذا نجد حاليا بعض التأخير في المعاملات والمشاريع الأخرى بسبب العديد من المعوقات التي تعرقل عمل الإدارة المحلية إضافة إلى سوء الإدارة المحلية نفسها في المحافظة., وبذلك يعد أداء الإدارة المحلية اللامركزية لمحافظة القادسية أداء ضعيف ومتراجع لمؤشرات التنمية المستدامة, اذا ان أزمات المحافظة امتدت أفقيا وعمودياً متمثلة بالفساد وعدم كفاءة تخصيص الموارد وهدرها , وضعف الإمكانات الاقتصادية للمحافظة نتيجة غياب الاستثمار, وضعف القطاع الخاص , وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة إضافة إلى ضعف الإمكانات المالية وتقيدها .

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

خاتمة وتوصيات : في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن الخروج بالتوصيات الاتية

1- زيادة جهود الإدارة المحلية في إحداث التنمية :من خلال القيام بالخدمات الضرورية لمشروعات التنمية المحلية والوطنية وتدريب القوى العاملة، والمشاركة في إعداد خطط التنمية في شتى مجالاتها .

2- زيادة الموارد المالية الذاتية: فلا بد أن يكون للمجالس المحلية مواردها الذاتية الكفيلة بإنجاز مشاريعها وعدم اعتمادها على القرو ض والمساعدات الحكومية .

3- ضرورة العمل على تفعيل دور القطاع الخاص كونه يساهم في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية مما يساهم في تقليل أعباء الحكومة المحلية . لابد من تفعيل اليات دور الإدارات المحلية في العراق لغرض تعزيز اللامركزية والوصول إلى تنمية محلية مستدامة من خلال اصلاح المجالس المحلية لتحقيق التوازن بين الكفاية الإدارية والسياسية

The conclusionIn:

It is noted that the non-central local administrations in Al-Qadisiyah Governorate are unable to advance sustainable development indicators due to several challenges facing the governorate, light of the previous conclusions, the following recommendations can be: - Increase the efforts of local administration in achieving development: by providing the necessary services for local and national development projects, training the workforce, and participating in preparing development plans in various fields., Increase self-financial resources: Local councils must have their own resources to complete their projects and not rely on loans and government aid.and - The need to work on activating the role of the private sector as it contributes to addressing many economic problems, which contributes to reducing the burdens of local government. light of the previous conclusions, the following recommendations can be: - Increase the efforts of local administration in achieving development: by providing the necessary services for local and national development projects, training the workforce, and participating in preparing development plans in various fields., Increase self-financial resources: Local councils must have their own resources to complete their projects and not rely on loans and government aid.and - The need to work on activating the role of the private sector as it contributes to addressing many economic problems, which contributes to reducing the burdens of local government.

قائمة المراجع:

الكتب

- كشكول, يمامة محمد حسن ,(2015), لنظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها: دراسة مقارنة,ط1, المركز القومي للاصدرات القانونية, مكتبة الاهرام القاهرة.

البحوث والدراسات

1- احمد، رشيد، (1977), نظم الحكم والإدارة المحلية، المفاهيم العملية، وحالات دراسية، مصر: دار المعارف، ص1.
2- الباز ,علي , (2003), الحكومة الإلكترونية والإدارة المحلية ،المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية للعمليات الإلكترونية دبي ، الإمارات
3- الحسن , عبد الرحمن محمد,(2011) , التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها, المؤتمر العلمي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة, جامعة المسيلة , الجزائر,ص31.
4- حسن, أحمد إبراهيم عبد العال ,(2021), دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة, المجلة العربية للإدارة، مج 41 ،ع 2 ,ص102.
5- الخمـيسي, مقداد,(2016), آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة, مجلة الاقتصاد الجديد, العدد15, المجلد 2 , ص192 .
6- الزغبي, خالد سمارة , (1984), تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها (دراسة مقارنة)، ط3 , دار الثقافة للنشر والتوزيع , الإسكندرية, ص 34 .
7- طعاعنة ، محمد (2002), إشكالية المركزية واللامركزية الإدارية في نظم الإدارة المحلية في دول العالم الثالث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 9 ، العدد 30
8- علاوي, عثمان سالمه محمد,(2022) "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة", المجلة العربية للنشر العلمي, العدد 41, ص593 .
9- علي, مهى كريم,(2014), التنمية البشرية في العراق في ضوء رصد الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة, دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة القادسية,ص8.
10-عواضة .حسن محمد ,(1983), الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ص 54.
11-المجني , محمد,(2023), الإدارة المحلية والتنمية, عين الشق , الدار البضاء,ص3,برئاسة جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال, ص3.
12- المولوي, علي,(2019), نهج اللامركزية في العراق والقيود المفروضة عليه , مركز البيان للدراسات والتخطيط, ص10.

التقارير المحلية والدولية:

1- الشركاء الدوليون في العراق, (2011), ملخص أوضاع العراق.
2- جمهورية العراق , وزارة التخطيط,(2019), المستقبل الذي نصبو الية, رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030.
3- مجلس محافظة القادسية,(2018), أهداف وروئ مجلس المحافظة في النهوض بواقع المحافظة, تقرير مجلس المحافظة
4- محافظة القادسية, دائرة إحصاء المحافظة(2021), إحصاءات المستوى المعيشي للمحافظة.
5- وزارة التخطيط , دائرة التنمية الإقليمية والمحلية,(2019), فجوات التنمية المكانية وفقا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات.
6- وزارة التخطيط الإحصاءات السكانية, المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021, الباب الثاني.
7- وزارة التخطيط, اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة,(2021), التقرير الطوعي الوطني الثاني المتحقق من اهدفا التنمية المستدامة 2021, العراق والعودة إلى المسار التنموي.
8- وزارة التخطيط, (2018), خطة التنمية الوطنية 2018-2022.
9- وزارة التخطيط, التقرير الطوعي الاول لاهداف التنمية المستدامة.
10- وزارة التخطيط العراقية, التنمية المكانية(2013-2017),2012,.
11-وزارة التخطيط, التقرير الطوعي الثاني للعراق 2021, المتحقق من اهداف التنمية المستدامة, والعودة إلى المسار
12-وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, (2021).الباب العاشر الإحصاءات الصحية والحياتية.
13-وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, بيانات إحصائية لعام 2018.
14-وزارة التخطيط, دائرة التنمية الإقليمية والمحلية,(2020), فجوات التنمية المكانية وفقا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات.
15-وزارة التخطيط, قسم إحصاء التنمية البشرية,(2020), تقرير أهداف التنمية المستدامة,.
16-وزارة التخطيط, (2018), الاطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في المحافظات, دائرة التنمية الإقليمية والمحلية,.
17-وزارة التخطيط, (2023), التغيرات المناخية في العراق , تحدي الواقع وصمود المستقبل.
18-وزارة الصحة العراقية, (2021), التقرير الاحصائي السنوي لعام 2020,دار الكتب والوثائق, بغداد
19-هيئة النزاهة الاتحادية, التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية 2023

رابعاً: الأنترنت

1- وزارة المالية,(2008), قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم, القوانين والتشريعات العراقية على الرابط http://mof.gov.iq/pages/ar/Legislations.asp

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Bibliography List

Books :

1- Koshkool, Yamama Muhammad Hassan, (2015), The Legal System for Establishing and Organizing Federal Units: A Comparative Study, 1st ed., National Center for Legal Publications, Al-Ahram Library, Cairo.

Research and Studies:

1- Ahmed, Rashid, (1977), Governance and Local Administration Systems, Practical Concepts, and Case Studies, Egypt: Dar Al Maaref, p1.
2- Al-Baz, Ali, (2003), E-Government and Local Administration, The First Scientific Conference on the Legal Aspects of Electronic Operations, Dubai, UAE.
3- Al-Hassan, Abdul Rahman Muhammad, (2011), Sustainable development and requirements for its achievement, Scientific Conference on the government strategy in eliminating unemployment and achieving sustainable development, University of M'sila, Algeria, p31
4- Hassan, Ahmed Ibrahim Abdel Aal, (2021), The role of local administration in achieving sustainable local economic development in light of current political transformations and economic developments, Arab Journal of Administration, Vol. 41, No. 2, p. 102.
5- Al-Khamisi, Muqdad, (2016), Mechanisms for Developing Local Administration Performance and Its Role in Achieving Sustainable Local Development, New Economy Magazine, Issue 15, Volume 2, p192
6- Al-Zaghbi, Khaled Samara, (1984), Formation of Local Councils and Its Impact on Their Efficiency (Comparative Study), 3rd ed., Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Alexandria, p. 34.
7- Taana, Muhammad (2002), The Problem of Administrative Centralization and Decentralization in Local Administration Systems in Third World Countries, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 9, Issue 30
8- Alawi, Othman Salma Muhammad, (2022) "The Role of Local Administration in Achieving Sustainable Local Development", Arab Journal of Scientific Publishing, Issue 41, p593.
9- Ali, Maha Karim, (2014), Human Development in Iraq in Light of Monitoring the Third Millennium Development Goals, An Analytical Study for the Period (2000-2012) Master's Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, p. 8.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

10- Awada, Hassan Muhammad, (1983), Local Administration and its Applications in Arab Countries, 1st ed., University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, p. 54.
11- Al-Majni, Muhammad, (2023), Local Administration and Development, Ain Chock, Casablanca, p. 3, Presidency of Sultan Moulay Slimane University in Beni Mellal, p3.
12- .Al-Mawlawi, Ali, (2019), Decentralization Approach in Iraq and the Restrictions Imposed on It, Al-Bayan Center for Studies and Planning, p10.
13- Appleby, Alex, and cpark, Antang :Quality, management In local ,leadership organization Develop men journal .V18 ,NO 01,1997 pp. 29-38

Local and international reports:

1- International Foundation for Democracy and Elections, (2011), A Practical Guide to Constitution Building Models of Decentralized Governance, Norway.
2- International Partners in Iraq, (2011), Summary of the Situation in Iraq.
3- Republic of Iraq, Ministry of Planning, (2019), The Future We Aspire to, Iraq's Vision for Sustainable Development 2030.
4- Qadisiyah Provincial Council, (2018), Objectives and Visions of the Provincial Council in Improving the Reality of the Governorate, Provincial Council Report
5- Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, (2019), Spatial Development Gaps According to Planning Standards for Technical Infrastructure with Economic Activities in the Governorates.
6- Ministry of Planning, National Committee for Sustainable Development, (2021), Second National Voluntary Report on the Achievement of the Sustainable Development Goals 2021, Iraq and the Return to the Development Track.
7- Ministry of Planning, (2018), National Development Plan 2018-2022.
8- Ministry of Planning, First Voluntary Report on the Sustainable Development Goals.
9- Iraqi Ministry of Planning, Spatial Development (2013-2017), 2012,.
10- Ministry of Planning, Second Voluntary Report for Iraq 2021, Achievement of the Sustainable Development Goals, Iraq and the Return to the Track
11- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, (2021). Chapter Ten Health and Life Statistics.
12- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Statistical data for the year 2018.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

13- Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, (2020), Spatial development gaps according to planning standards for technical structures with economic activities in the governorates.

The role of non-centralized local administrations in enhancing sustainable development indicators Qadisiyah Governorate as a modal

Assistant Professor Maha Karim Ali
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics
mhakrym4@gmail.com

Abstract:

As a result of the economic changes and developments witnessed by Iraq, which led to the amendment of the Iraqi constitution, including the decentralized administration of the governorates within the framework of the trend towards local administration as a mechanism for achieving sustainable development, this study came to address the issue of local administration as a tool of development that aims to increase the efficiency of administrative performance in the state and then advance the goals of sustainable development, so the study aimed to stand on the level of local administration in Al-Qadisiyah Governorate and reveal the various problems and obstacles facing it and in return reach solutions that improve the reality of local administration of the governorate. Among the most important results reached by the research is that the decentralized local administrations in Iraq face major challenges represented by the mobilization of resources, the absence of local government systems and procedures that enable the collection of local revenues, the interference of political forces, and the inefficiency of the administrative and scientific governorate councils.

Keywords: Sustainable development, local administration, governorates law